



السادة / البورصة المصرية

السادة / إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ...

نشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الفحص المحدود للسادة - (الجهاز المركزي للمحاسبات) عن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٤/٩/٣٠.  
علماً بـان تم استلام التقرير بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩  
هذا وسوف يتم موافاقتكم بـرد الشركة على التقرير فور الـإنتهاء من إعداده.

وتفضـلوا بـقبول فائق الـاحترام ،،،

رئيس علاقات المستثمرين  
مروة محمد منير



٢٠٢٥/١/٢٩ في : تحريراً



الجهاز المركزي للمحاسبات  
إدارة مراقبة حسابات الإسكان والتعمير

تقرير فحص محدود على القوائم المالية الدورية

إلى السادة / رئيس واعضاء مجلس إدارة  
شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى الدورية المراقبة لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير ( شركة مساهمة مصرية ) فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية المحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

## اساس ابداء استنجاج متحفظ

- بلغ الاستثمار العقاري في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٦٣٣,٦٤ مليون جنيه دون قيام الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الإستثمار العقاري بشأن قياس القيمة العادلة لتلك الإستثمارات.
- لم تتأثر القوائم المالية في ٢٠٢٤/٩/٣٠ بقيمة الإلتزام الناتج عن ٧١٠,٠٠ كيلومتر مسطح زائد بأرض مدينة هيليوبوليس الجديدة ، (تضمن هذه المساحة الزائدة نحو ٥٠٦ ألف متر مربع مساحات مستقطعة تم الاعتراف بها في اجتماعات مع هيئة المجتمعات العمرانية وجهاز الشروق ومحل متابعة من الجهات المعنية كما جاء في إيضاحات المركز المالي) .
- بلغت تكلفة إستكمال مرافق في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٤٣٧,٤٦٩ مليون جنيه ولم نواف بالدراسات الفنية التي توضح الأسس التي اعتمدتها الشركة في تقدير ذلك الرصيد حيث كانت آخر دراسه في عام ٢٠٢٢ لم يتم تحديتها حتى تاريخه برغم سبق طلبنا لها.
- تضمن حساب المصاروفات المدفوعة مقدماً في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٣٥,٧١٣ مليون جنيه قيمة خصم حوالات الحق دون تضمينها مصاروفات الشركة حيث لا تقوم الشركة بالإعتراف بالمصاروف في تاريخ الخصم بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧).
- لم تقم الشركة بالإلتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية وأثر ذلك على القوائم المالية في ٢٠٢٤/٩/٣٠ والذي أوجب دراسة المخاطر الإنتمانية المستقبلية المتوقعة وتكوين المخصص اللازم في ضوء الدراسة المعدة .
- قيام الشركة بإثبات إيراد عن حصة بعض الوحدات من الأرض فقط بالرغم من أنه لم يتم الانتهاء من المشروع أو تسليم الوحدات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٤,١ مليون جنيه بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء .
- لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة في ٢٠٢٤/٩/٣٠ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل .
- لم توافينا الشركة بالأسس المحاسبية والضريبية بإحتساب ضريبة الدخل تقديرياً حيث قامت الشركة بإحتساب الضريبة على الربح المحاسبي وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل ومعيار رقم (٣٠) الخاص بالقوائم المالية الدورية .

## الاستنجاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء في الفقرات السابقة ، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقية لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لشركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير( شركة مساهمة مصرية)

فى ٣٠ ستمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

- تضمن حساب أعمال تحت التنفيذ تكالفة مساحة الأرض المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة من أرض هليوبوليس والبالغ مساحتها نحو ٤٠٠ ألف متر مربع وتكلفة مساحة الأراضين المتعدى عليهم لزوم مسار وحرم منشآت القطار المكهرب والمسطح المستقطع لزوم نقل أبراج الضغط العالى داخل هليوبوليس الجديدة والبالغ إجمالى مساحتها نحو ٥٠٦ ألف متر مربع دون إتخاذ الإجراءات الازمة مع الجهات المعنية للحصول على التعويض المناسب.

- تضمن حساب عملاء (إيجارات) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٦٦٨٩,٦٦٨ مليون جنيه مديونية متوقفة على شركة ماجيك دريمز (كازينو الميريلاند) بناءاً على التعاقد المبرم في ٢٠١٧/٦/٢٤ وقد امتنعت الشركة عن سداد الإيجارات المستحقة عليها وتم إحالة الموضوع إلى الشئون القانونية لإتخاذ اللازم، فضلاً عن عدم تحصيل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على شركة ماجيك دريميز والبالغة نحو ١٩,٧ مليون جنيه والمقدرة بالحسابات الدائنة المتنوعة منها نحو ٤٠٠ مليون جنيه شيكات مرتبطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٤/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/١ والباقي نحو ٩,٣ مليون جنيه غير مقدم بها شيكات وقد تم اتخاذ قرار مجلس الإدارة رقم (١٤) المؤرخ ٢٠٢٣/١٠/٤ بالسير في الإجراءات القانونية لتحصيل المديونية علماً بأن آخر جدوله كانت بتاريخ ٢٠٢١/٢ وتم إعفائه من الغرامات.

ويتصل بما سبق وجود مديونية على العميل بنحو ٣,٦١٢ مليون جنيه ضمن حساب الأرصدة المدينة الأخرى دون إتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن تحصيل المديونية ومتابعة الإجراءات القانونية حفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمن حساب العملاء شيكات مرتبطة بنحو ٤٥,٥١٢ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٩، وكذا نحو مليون جنيه تم اختلاسه وتم إبلاغ النيابة العامة في ٢٠٢٣/٣ وما زالت الواقعة قيد التحقيق.

- تضمن حساب الدفعات المقدمة "موردين" نحو ٢,٥٢٩ مليار جنيه تحت حساب شراء (أرض بالمنصورة طبقاً للبروتوكول وملحقه الموقعين مع الشركة القابضة للغاز والنسيج بتاريخ ١١/٨/٢٠٢٣ و ٢٠٢٤/٢/١٨ على التوالي بمبلغ ٢ مليار جنيه) و(٧٧٠ فدان بحدائق العاصمة نحو ٥٢٩ مليون جنيه) دون موافقتنا من جانب الشركة بدراسات الجدوى الاقتصادية لتلك الأرضي توضح التكلفة المتوقعة لها والعائد منها ومصادر تمويلها.

- تبين وجود العديد من حالات التعدي على بعض الأراضي والمباني المملوكة للشركة من الأفراد والجهات والأجهزة الحكومية طبقاً لبيان الشئون القانونية بالشركة منها ( مقر الحزب الوطني ، ورشة المترو بألماضه ، منطقة حطائر المترو ، وأراضي متفرقة حول نادي الشمس ) .
- تم صرف بدلات حضور جلسات مجلس الادارة للسادة أعضاء مجلس إدارة الشركة ممثلي المال العام بصفتهم بالمخالفة للقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ .
- ما زالت الشركة لم تحصل على التعويضات عن الأرضي المنزوع ملكيتها لكل من أراضي الشركة بهليوبوليس الجديدة والقاهرة الجديدة .
- عدم إعداد حساب تشغيل يظهر الإيرادات والمصروفات الخاصة بعملاء الشركة والمحصل عنها ودائع يتم مراجعته من خلال مراقب الحسابات وذلك وفقاً للمادة (٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٠٢٢ وقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ (إتحاد الشاغلين) .
- حققت الشركة خسائر عن خدمات بيع الكهرباء خلال الفترة من ٢٠٢٤/١١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٥,٥ مليون جنيه.
- عدم قيام الشركة بإصدار فواتير إلكترونية عن كل عملية بيع وذلك بالمخالفة للمادة (٣٥) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠٢٠ .
- تضمن المركز المالي للشركة مبالغ تخص نادي الشركة دون فصلها عن حسابات الشركة بالمخالفة لقانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ والذي يقضي بأن يكون للنادي له شخصية اعتبارية مستقلة في مباشرة أعماله .

٢٠٢٥/١/٤٢

مراقب الحسابات  
حسام حامد  
(محاسبة / إيناس صابر محمد)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

حسام حامد  
أشرف فاروق عوض  
(محاسب / محمد عبد الله سويلم) (محاسب / هشام علي محمد) (محاسب / أشرف فاروق عوض)

يعتمد ،

وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

إيمان وليم عزيز

(محاسبة / إيمان وليم عزيز )